

Distr.: General
5 May 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

البند ٧٠ (باء) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

* A/65/50.

** E/2010/100.



موجز

أصدرت السلطة الفلسطينية، خلال الفترة قيد الاستعراض، برنامجها الحكومي الذي يبين الخطوط العريضة لجدول أعمال تطلعي من أجل مواصلة تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية. ولا تزال الإصلاحات الأمنية والمؤسسية عناصر هامة لتنفيذ جدول الأعمال. وأعدت الأمم المتحدة توجيه عملها لدعم جهود بناء الدولة الفلسطينية باعتبار ذلك عنصرا مكملا حاسما لاستمرار الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

وظلت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية العامة محفوفة بالتحديات، رغم تحقيق نمو اقتصادي ملموس في الضفة الغربية مدفوع بالجهود الفلسطينية وتخفيف إسرائيل قيود الإغلاق. ولم تسفر الجهود المكثفة التي بذلها المجتمع الدولي عن استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية أو الوحدة الفلسطينية. وتواصل اتساع الصدع السياسي والإداري والاقتصادي بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. واندلعت احتجاجات شعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدد من المناسبات. ووزعت الجهات المانحة ما يقرب من ١,٣٥ بليون دولار لتمويل الميزانية المتكررة للسلطة الفلسطينية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت حكومة إسرائيل فرض قيود جزئية على البناء في المستوطنات في الضفة الغربية لمدة ١٠ أشهر، ولكنها لم تشمل القدس الشرقية. وفي غزة، تواصل الإغلاق وساهم في تقويض التنمية وانحسار القطاع الخاص. ولا تزال العناصر الرئيسية لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) حبرا على ورق. ورغم الخطوات الإيجابية التي حدثت مؤخرا للسماح بدخول مواد لازمة لمشاريع الأمم المتحدة ومجموعة محدودة من السلع للقطاع الخاص، فإن الجزء الأكبر من احتياجات غزة لم يتم تلبيةه.

ويصف هذا التقرير الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني، لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير امثالاً لقرار الجمعية العامة ١٢٥/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الخامسة والستين، تقريراً، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ القرار يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها بالفعل الشعب الفلسطيني، وللأحتياجات التي لم تلب بعد، ومقترحات محددة لتبليتها على نحو فعال. وتمتد فترة الميزانية من ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٢ - والمعلومات عن الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني هي محور العديد من التقارير التي أعدها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة: (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (سيصدر في وقت لاحق)، (ب) التقرير السنوي للمفوض العام للأمم المتحدة لو كالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/64/13).

٣ - وترد الأحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإئتمانية للشعب الفلسطيني في ثلاث وثائق رئيسية للسلطة الفلسطينية: (أ) خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، التي تحدد الأحتياجات الإئتمانية ذات الأولوية في مجال الحوكمة والقطاعين الاجتماعي والاقتصادي والقطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية بقيمة ١,٦٤٤ بليون دولار؛ (ب) برنامج السلطة الفلسطينية للحكومة الثالثة عشرة، "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، الذي يحدد استراتيجية الحكومة لبناء الدولة في سنتين؛ (ج) "فلسطين: المضي قدماً، التدخلات ذات الأولوية لعام ٢٠١٠"، التي تعد وثيقة للربط بين خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وخطة العمل الوطنية الفلسطينية المقبلة، ٢٠١١ - ٢٠١٣.

٤ - وترد أنشطة المساعدة والدعم اللذين تقدمهما الأمم المتحدة في ثلاث وثائق رئيسية. وتحدد عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٠، المقدرة بمبلغ ٦٦٤ مليون دولار، برامج الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني. وتبين خطة الاستجابة المتوسطة الأجل لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مساهمة الأمم المتحدة في الجهود الفلسطينية للتنمية الوطنية وبناء الدولة على النحو المبين في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وانعكست أهداف برنامج الأونروا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة. وتقدر الأحتياجات المالية للاستراتيجية بمبلغ ٦٧٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لا تشمل أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ.

٥ - وعلى مدى السنة، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دعم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وواصل المكتب ضمان فعالية وتحسين تنسيق المساعدة بين فريق الأمم المتحدة القطري والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل. وواصل المكتب أيضا توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع سياسات وبرامج لتحسينها.

٦ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن عمل الأمم المتحدة، بالتعاون مع النظراء من الفلسطينيين والجهات المانحة والمجتمع المدني، لمساعدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٦٤. كما يشمل موجزا لأهم التطورات السياسية والتحديات المتصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، إذ يعمل المجتمع الدولي على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، وكذلك دعم بناء المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية واستئناف المفاوضات بين الطرفين.

ثانيا - نظرة شاملة للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٧ - كرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما، في خطابه الذي ألقاه في القاهرة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، التزام الولايات المتحدة بالحل القائم على دولتين، ودعا جميع الأطراف الفاعلة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أيد بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، جددت المجموعة الرباعية التزامها بحل قائم على الدولتين ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ودعت الأطراف إلى هئية الظروف للاستئناف الفوري والاحتتام المبكر للمفاوضات من أجل حل جميع قضايا الوضع النهائي، دون شروط مسبقة. وفي هذا السياق، دعت المجموعة الرباعية الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق. وفي محاولة لتعزيز هذه الأهداف، التقى رئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عباس في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك تحت رعاية الرئيس باراك أوباما.

٨ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت حكومة إسرائيل فرض قيود جزئية على البناء في مستوطنات الضفة الغربية لمدة ١٠ أشهر، ولكنها استبعدت القدس الشرقية من هذه القيود. وتجاوزت هذه الخطوة المواقف الإسرائيلية السابقة لكنها لم ترق إلى التزامات إسرائيل في خارطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية. وأعلن الرئيس عباس أنه لن

يرشح نفسه في الانتخابات الفلسطينية المقبلة، وكرر دعوته لتجميد الاستيطان الإسرائيلي كأساس لاستئناف المفاوضات. وكانت هناك توترات في القدس الشرقية نتيجة للنشاط الاستيطاني وهدم المنازل وتصرفات المتطرفين في كلا الجانبين المتعلقة بالأماكن المقدسة في المدينة القديمة. وفي بقية الضفة الغربية، انتشر العنف بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين؛ والعنف المتصل بالمستوطنين، وأعمال الشغب في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية في شباط/فبراير ٢٠١٠ وضع معبد الآباء/الحرم الإبراهيمي وقبر راحيل/مسجد بلال على قائمة مواقع التراث الإسرائيلية. وأعربت السلطة الفلسطينية عن قلقها إزاء الأمرين العسكريين الإسرائيليين الإضافيين (رقم ١٦٤٩ ورقم ١٦٥٠). بمنع عمليات التسلل غير الشرعية في الضفة الغربية، اللذين طُبقا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٩ - وإزاء عدم إحراز تقدم في استئناف المفاوضات المباشرة عرضت الولايات المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠١٠، تسهيل المحادثات غير المباشرة بين الطرفين. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، أعلنت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية بجامعة الدول العربية دعمها لمشاركة الفلسطينيين في المفاوضات غير المباشرة. ومع ذلك، وبعد الإعلان عن بناء ٦٠٠ وحدة سكنية إضافية في القدس الشرقية يوم ٩ آذار/مارس، بالتزامن مع زيارة نائب رئيس الولايات المتحدة جوزيف بايدن لإسرائيل، توقف إطلاق المحادثات غير المباشرة. وفي ١٩ آذار/مارس، اجتمعت المجموعة الرباعية وأعلنت تأييدها لاستئناف المفاوضات، وكررت دعوتهما للطرفين تنفيذ التزاماتهما بخريطة الطريق. وزار الأمين العام إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس لتقييم الوضع على أرض الواقع، وخاصة في قطاع غزة، وحث الطرفين على استئناف المفاوضات.

١٠ - ولا يزال الانقسام الداخلي الفلسطيني مستمرا. ففي الضفة الغربية، واصلت السلطة الفلسطينية جدول أعمال بناء الدولة بنجاح كبير وحقت تقدما ملحوظا في إصلاح الأمن. وفي غزة، واصلت حماس فرض سيطرتها بحكم الأمر الواقع، وتولت المسؤولية عن معظم الأنشطة الحكومية والخدمات العامة. وقد أسفرت الجهود المصرية الرامية لتحقيق المصالحة الفلسطينية عن عدة مجالات اتفاق مشترك، ولكن الفلسطينيين لا يزالون منقسمين حول عدد من القضايا الأمنية والسياسية، ويتجلى ذلك الانقسام في رفض حماس التوقيع على وثيقة المصالحة التي اقترحتها مصر بعد عدة جولات من المفاوضات بين الفلسطينيين ورغم قبولها من قبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

١١ - ووفقا للقانون الأساسي، أصدر الرئيس عباس مرسوما يقضي بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ومع ذلك لم تجر الانتخابات بسبب إصرار حماس على المصالحة الوطنية قبل إجراء الانتخابات في غزة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، طلبت السلطة الفلسطينية من لجنة الانتخابات المركزية اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات البلدية المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٠.

١٢ - وفي غزة، تظل العناصر الرئيسية لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) حبرا على ورق، ولا سيما وقف إطلاق النار الدائم والمستدام، وتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، وفتح المعابر على أساس اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة. وقد أحكمت حماس سيطرتها على السكان وأغلبية المؤسسات. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تم الحفاظ على هدوء بحكم الواقع ومقترن بتوتر على نطاق واسع بين غزة وإسرائيل، وإن استمرت حوادث إطلاق الصواريخ والعنف. ولم يتم إعادة بناء سوى القليل من البنية التحتية المدنية التي دمرت والأضرار الناتجة عن عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية التي شنتها إسرائيل بسبب المنع الإسرائيلي المستمر لمجموعة واسعة من السلع من دخول قطاع غزة، وبخاصة مواد البناء.

١٣ - ولا يزال الوضع الإنساني في قطاع غزة يمثل أولوية للأمم المتحدة، ويحظى بالاهتمام الشخصي للأمم العام الذي زار غزة في ٢١ آذار/مارس. إذ دفعت جهوده الدائبة إسرائيلية إلى السماح بدخول الزجاج والألمنيوم والخشب، مما أتاح الإصلاح الجزئي للمنازل التي تحطمت نوافذها خلال عملية الرصاص المصبوب، وكذلك مواد بناء لمشاريع وحدات سكنية تابعة للأمم المتحدة في خان يونس ومطحن للدقيق في البدر ومرفق معالجة مياه الصرف الصحي في تل السلطان.

١٤ - وتدخل معظم السلع قطاع غزة الآن عبر أنفاق بين غزة ومصر، مما يساهم في إيجاد اقتصاد سري تنظمه وتسيطر عليه حماس ورجال الأعمال التابعين لها. ورغم جهود الوساطة المكثفة، وتوفير قافلة 'البقاء على قيد الحياة' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لم يتحقق اتفاق لتأمين الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط وسجناء فلسطينيين. وتواصل مصر بذل جهود لمكافحة التهريب، وقد بدأت في الأشهر الأخيرة تركيب ألواح فلزية تحت الأرض على طول حدودها مع غزة. ولا يزال هناك قلق بشأن تهريب الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي والاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٥ - قدر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٨ في المائة عام ٢٠٠٩، ويتألف من نمو بنسبة ٨,٥ في المائة في الضفة الغربية وواحد في المائة في غزة. وانخفض التضخم في أسعار المستهلكين من سبعة في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى نحو أربعة في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩. وساعد على النمو في الضفة الغربية استعادة ثقة القطاع الخاص من خلال الإصلاحات التي أجرتها السلطة الفلسطينية ولا سيما في مجالي المالية العامة والأمن. كما ساهم في هذا النمو التخفيف الجزئي للقيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية.

١٦ - ورغم تحسن النمو الاقتصادي، بلغ معدل البطالة لعام ٢٠٠٩ في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٥ في المائة. وفي حين لم يكن هناك انخفاض كبير في معدل البطالة في الضفة الغربية في النصف الأول من العام مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٨، فقد انخفض من نحو ٢٠ في المائة إلى ١٨ في المائة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وفي غزة، بقي معدل البطالة دون تغيير تقريبا عند حوالي ٣٩ في المائة، مما يعكس عدم وجود نشاط اقتصادي^(١).

١٧ - وقد واصلت حكومة رئيس الوزراء فياض إجراء إصلاحات في السياسة المالية والنقدية. وأضافت السلطة النقدية الفلسطينية إلى ما أحرز من تقدم في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، واقتربت من الهدف المتوسط المدى لتصبح البنك المركزي. وقد تم اتباع سياسة توظيف حكومي صارمة، وتنفيذ تدابير لتحسين سداد فواتير المرافق. واستمر تعزيز نظام إدارة المالية العامة، مما ساعد على تحديد الأولويات وتحسين نوعية الإنفاق. وتمت أيضا مواءمة فاتورة أجور موظفي الخدمة المدنية، في حين أن صافي الإقراض، الذي يتألف في معظمه من إعانات مالية للمرافق، كان أقل مما رصد في الميزانية نتيجة لاتخاذ تدابير صارمة لتحسين سداد فواتير المرافق.

١٨ - وظل النشاط الاقتصادي في غزة مقيدا بشدة من جراء استمرار الإغلاق، وما نتج من قيود على دخول رأس المال، والمواد الخام ومستلزمات البناء. وأدى ذلك إلى تدهور في الأحوال المعيشية، وعرقلة انتعاش القطاع الخاص في فترة ما بعد انتهاء الصراع وجهود إعادة الإعمار، وما زال يؤجج عملية تراجع التنمية. وكما ذكر في الفقرة ١٤ أعلاه، أدى هذا أيضا إلى انتشار الأنفاق إذ يقدر عدد الأنفاق العاملة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بنحو

(١) صندوق النقد الدولي - "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية وقطاع غزة: الاستعراض الخامس للتقدم المحرز". تقرير الموظفين عن اجتماع لجنة الاتصال المخصص، مدريد، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٠٠٠. وتسمح الأنفاق بالتوريد المنتظم لكثير من السلع الأخرى غير المتوفرة، ومنها: المواد الغذائية والماشية والأجهزة الكهربائية والأثاث والوقود. وتباع معظمها بأسعار وجوده أقل من السلع التي كان يتم استيرادها قبل ذلك من إسرائيل.

التطورات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

١٩ - منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق^(٢)، قُتل ٥٧ فلسطينياً (٤٥ في غزة و ١٢ في الضفة الغربية) وجرح ١٠٥٨ آخرون (١٥٦ في قطاع غزة و ٩٠٢ في الضفة الغربية) على يد قوات الأمن الإسرائيلية، مما يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بالأشهر الـ ١٢ السابقة، عندما سُجلت ١٥٥٥ حالة وفاة و ٩٢٣ إصابة^(٣). ويرجع هذا الاختلاف إلى حد كبير إلى العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ التي قُتل خلالها ٤٤٠ فلسطينياً وجرح ٣٨٠ آخرون. وإضافة إلى ذلك، قُتل ٤٤ فلسطينياً وأصيب ٧٠ آخرون في الاقتتال الداخلي في غزة وحدها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقتل خمسة إسرائيليين وجرح ١٨٤ آخرون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل ١٢ قتيلاً و ١٩٢ جريحاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأطلق مقاتلون ٩١ صاروخاً وقذيفة هاون تجاه المجتمعات المحلية في إسرائيل في الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة مع ما يزيد عن ٢٠٠٠ قذيفة في الفترة السابقة.

٢٠ - واستمرت ارتفاع مستويات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المعونة، وبخاصة في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية. وفي حين قُدمت الضرورات الغذائية والإنسانية الأساسية اليومية عموماً، لم تتمكن الجهات المقدمة للمعونة من الاستجابة الفعالة للاحتياجات الأوسع نطاقاً في قطاع غزة بسبب الإغلاق المستمر. وفي الضفة الغربية، غالباً ما حالت العقبات التي تعترض الحركة والوصول، وعملية التخطيط التقييدي وما يتصل بها من سماح في المنطقة جيم، المجتمعات المحلية والوكالات الإنسانية من تنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، ظل العديد من المجتمعات المحلية في المنطقة جيم مهدداً بعمليات هدم المنازل والتشريد. فخلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، هدمت ٢٤ منشأة مملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم، مقابل تسع منشآت في الربع الأول من عام ٢٠٠٩؛ و ينتظر الآلاف من المنشآت الأخرى أوامر هدم. ويعد التهديد المستمر بعمليات الهدم أحد عوامل ارتفاع مستويات التوتر في الضفة الغربية، وبخاصة في القدس الشرقية.

(٢) تغطي الأرقام الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

(٣) تختلف هذه الأرقام عن الأرقام المعلنة في عام ٢٠٠٩ حيث المنظمات كانت لا تزال في وقت نشر تقرير عام ٢٠٠٩ تحسب عدد المدنيين المتضررين من عملية الرصاص المصوب.

الحركة ووصول المساعدات الإنسانية وحيز التنفيذ

٢١ - واصلت السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير لتسهيل حركة الفلسطينيين بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. ويوجد حاليا ما يقرب من ٥٥٠ حاجزا داخل الضفة الغربية، أي أقل من بداية الفترة المشمولة بالتقرير بـ ٨٠ حاجزا^(٤). ومددت ساعات عمل معبر ترقوميا بالنسبة للسلع التجارية بما يوازي ثلاث ساعات ويسمح للحافلات السياحية بالتنقل خلال معبر الجلمة للسيارات إلى الضفة الغربية. إلا أن الأثر الإيجابي لهذه التدابير يقابله جزئيا زيادة كبيرة في نقاط التفتيش "السريعة التنقل" المحددة الغرض منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (بلغ المتوسط الشهري بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ٣٧١ حاجزا، مقابل ٢٧٨ حاجزا خلال نفس الفترة في السنة السابقة). وإضافة إلى القيود المفروضة على المنطقة جيم، استمرت القيود الصارمة على وصول الفلسطينيين من المناطق الواقعة وراء الجدار وإليها، بما في ذلك القدس الشرقية، ووادي الأردن، وكذلك داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل.

٢٢ - وفي غزة، ساهم الإغلاق في عدم قدرة السكان المدنيين على الانخراط في انتعاش مؤثر لأكثر من عام منذ نهاية عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية الإسرائيلية. وفي حين أن الموافقة على عدد من المشاريع الرئيسية، على النحو المذكور في الفقرة ١٣ أعلاه، يمثل خطوة أولى إيجابية، فإنها لا ترقى إلى نوع التغيير المنتظم الذي يسمح لسكان غزة بالبدء في إعادة بناء حياتهم. ولا تزال غالبية البنود المسموح بدخولها إلى غزة من إسرائيل عبر المعابر الرسمية، تتمثل في المواد الغذائية ومستلزمات النظافة (٨٥ في المائة من الواردات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، بالإضافة إلى بعض المواد الطبية والتعليمية^(٥). ولا يزال يشترط الحصول على تصاريح صادرة عن السلطات الإسرائيلية للإحالات الطبية لسكان غزة لتلقي العلاج بالخارج. وفي عام ٢٠٠٩، تم تأجيل ٣٠ في المائة من الطلبات، ورُفضت نسبة اثنين في المائة (في عام ٢٠٠٨، تم تأجيل ٣٧ في المائة من الطلبات ورفض ثلاثة في المائة).

(٤) تشمل ٦٩ نقطة تفتيش تعمل بشكل دائم، تقع ٣٧ نقطة منها على طول الجدار وتستخدم للسماح للإسرائيليين بالتنقل بين إسرائيل والمستوطنات، والسماح بوصول عدد محدود من الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح خاصة للقدس الشرقية وإسرائيل، والسماح بالوصول من المجتمعات الفلسطينية الصغيرة المعزولة بسبب الجدار وإليها.

(٥) لا تخضع مبيعات السلع للتنظيم، وتشكل المواد مثل الأدوية والماشية خطرا على الصحة العامة، بما في ذلك في إسرائيل.

٢٣ - وظل معبر إيريز، وهو الممر الوحيد لحركة الأفراد بين غزة والضفة الغربية عبر إسرائيل، مفتوحا لغالبية طلبات عبور العاملين في المجال الإنساني مع السماح بعبور ما يقرب من ١٣٠٠ حالة كل شهر. وباستثناء المواد السائلة التي تنقل عبر الحزام الناقل لمعبر كارني، يتم نقل جميع البضائع المتجهة إلى قطاع غزة من خلال معبر كارم شالوم. وأدت المشاكل الناتجة عن عدم القدرة على نقل غاز الطهي إلى نقصه خلال أشهر الشتاء في حين أن مجموعة من التحديات التشغيلية، بما في ذلك خفض كميات الوقود التي تدخل غزة، أدت إلى زيادة فترات انقطاع الكهرباء عن مدينة غزة. وأدت زيادة قدرة الأنفاق إلى نقل كميات أكبر من البترين ومواد إعادة الإعمار إلى غزة. وأغلق معبر ناحال عوز لنقل الوقود اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ باستثناء شحنة واحدة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ وتمت جميع عمليات نقل الوقود منذئذ في معبر كارم شالوم.

٢٤ - ولا يزال الوصول وحيز العمل مقيدتين بالنسبة لموظفي الوكالات الإنسانية. وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أبلغ عن ٥٢٦ حالة تأخير أو رفض وصول لموظفي الأمم المتحدة عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، مما أدى إلى فقدان ٦٨٧ ٤ من ساعات عمل الموظفين أو ٦٢٥ يوم عمل. وتقع غالبية هذه الحالات عند عبور موظفي الأمم المتحدة الجدار عند محيط القدس.

٢٥ - وتتعرض المنظمات غير الحكومية والدولية في غزة للضغط من جانب سلطات حماس، بما في ذلك طلبات إعادة التسجيل وتوفير قوائم الموظفين وتبادل البيانات المالية السرية وقوائم المستفيدين. وفي بعض الحالات، أجبرت المنظمات غير الحكومية الوطنية على الإغلاق أو أصبحت تحت السيطرة المباشرة لسلطات حماس.

٢٦ - واستجابة لهذه التحديات، أنشئت وحدة داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة لمعالجة هذه القضايا بالنيابة عن منسق الشؤون الإنسانية، ولدعم عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الجدار

٢٧ - استمر بناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة على الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. واعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٩، اكتملت نسبة ٥٨,٣ في المائة (٤١٣ كيلومتراً) من الجدار البالغ طوله المخطط ٧٠٩ كيلومتراً، ولا زال هناك ٧٢ كيلومتراً منه قيد الإنشاء. وقد تباطأت وتيرة البناء. وواصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملاً بالقرار ES-10/17، أنشطته التوعوية وتلقي استمارات الشكاوى وأنجز عمله في

محافظتي جنين وطوباس. وتم جمع أكثر من ٥ ٠٠٠ استمارة شكوى لتسجيل الأضرار، و ٥٠ ٠٠٠ وثيقة داعمة. ومما يثير استمرار القلق محدودية فرص وصول المزارعين إلى الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار، وحالة المجتمعات في "منطقة التماس"، الذين يواجهون قيودا على الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

ثالثا - استجابة الأمم المتحدة

٢٨ - واصلت منظومة الأمم المتحدة متابعة تنفيذ استراتيجية إنعاش وتنمية سياسية وإنسانية متكاملة. واستمرت في تعزيز التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي يتم التوصل إليه عبر المفاوضات من أجل حل قائم على الدولتين وسلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتنفيذ الطرفين التزامات خريطة الطريق. وواصلت الأمم المتحدة تخطيط وتنفيذ برامج إنسانية واسعة النطاق وتنفيذها، لا سيما في غزة، وعززت دعمها لجهود بناء الدولة الفلسطينية، بوصفه هدفا صريحا في سياساتها وبرامجها.

ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٢٩ - قُدمت المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ البرامج الهادفة إلى تعزيز المؤسسات والنظم والقدرات الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاعتماد على الذات على المدى الطويل، ودعمت الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم ذلك من خلال توفير المساعدة التقنية والدعوة وتقديم الخدمات وتسهيل إقامة الشراكات.

التعليم

٣٠ - قدمت الأونروا التعليم المجاني في المدارس إلى أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ تلميذ في ٣٢٥ مدرسة ابتدائية وإعدادية في غزة والضفة الغربية. ولا يزال ثلثا هذه المدارس يعمل بنظام الفترتين الدراسيتين، بما في ذلك ٩٠ في المائة من مدارس الأونروا في غزة. ومن ثم، يتلقى الأطفال ساعات أقل من التدريس ويعدمون الوصول بصورة كافية للمعلمين والمرافق. وفي الضفة الغربية، تعوق القيود على الوصول أيضا الحصول على التعليم، لا سيما بالنسبة لسكان منطقة التماس والمنطقة جيم.

٣١ - وأطلقت الأونروا خطة لإنعاش التعليم في الضفة الغربية، وركزت على إصلاح المناهج وطرائق التدريس والتعليم التعويضي. وتضمنت الخطة مبادرة لإصلاح التعليم العالي تهدف إلى تعزيز تنمية الشباب والتخفيف من حدة الفقر. وفي غزة، بدأت الأونروا تنفيذ

استراتيجية لتوفير المساعدة العملية لنحو ٤٠ ٠٠٠ طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الوكالة. وللسنة الثالثة على التوالي، نفذت الأونروا برنامج تعلم صيفي لمدة ستة أسابيع في غزة. وحقت نسبة ٦٢ في المائة، فمن بين ٦٠٠ ٣٩ طالب مشارك، تعلم الحساب ومحو الأمية الأساسي بالنسبة لمستواهم، وكانوا قادرين على التقدم للصف التالي.

٣٢ - واستمر خلال عام ٢٠٠٩ عمل أكثر من ٣٠٠ استشاري في مدارس الأونروا والمراكز الصحية ومراكز الخدمات الاجتماعية والمنظمات المجتمعية، تم توظيفهم وتدريبهم من خلال برنامج الصحة النفسية المجتمعية. ويسعى البرنامج إلى دعم آليات تكيف الأسر المعيشية للاجئين من خلال معالجة الضغوط النفسية - الاجتماعية والاضطرابات العاطفية والحالات السلوكية التي تلحق باللاجئين من جراء انتشار أعمال العنف والصعوبات الاقتصادية.

٣٣ - وساهمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إنشاء لجنة لتطوير مهنة التعليم، التي تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ استراتيجية إعداد المعلمين. وتقدم اليونسكو المساعدة التقنية للجنة لأنها تحدد المعايير المهنية الوطنية للمعلمين وتستعرضها. كما دعمت اليونسكو وضع إطار عمل لتنمية القدرات في مجال التخطيط التربوي والإدارة بهدف تعزيز التخطيط المؤسسي والقدرات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي في السلطة الفلسطينية. ويسهم مشروع البنك الدولي للتعليم العالي في تحسين البيئة التنظيمية لإدارة التعليم العالي وأهميته وضمان جودته.

٣٤ - وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ووزارة التربية والتعليم العالي شراكتهما الاستراتيجية من خلال المرحلة الثانية من مشروع مقاصف المدارس التي تديرها النساء الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويهدف المشروع إلى تحسين الصحة المدرسية والتغذية المدرسية لما يقرب من ٨٥ ٠٠٠ طالب، من خلال إشراك ٢٨ مركزا للنساء ومنظمات المجتمع المحلي النسائية ودعمها في مجال إدارة المقاصف المدرسية على مدى ثلاث سنوات. وسيتم إنشاء ما مجموعه ٢٣٠ مقصفا مدرسيا وإطلاق مبادرة تتصل بإدارة الدخل ومشاريع اقتصادية مستدامة.

٣٥ - وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع وزارة التربية والتعليم العالي لتحديد ملامح سياسة تنمية الطفولة المبكرة التي من شأنها أن توسع بدرجة كبيرة من فرص الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي. ووضعت اليونيسيف مجموعات مناسبة للأطفال تشمل لعبا وألعابا تعليمية، تم توزيع ٢٠٠ مجموعة منها على رياض الأطفال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعمل اليونيسيف أيضا مع الوزارة بشأن التشريعات المتصلة بالقضاء على

العنف في المدارس. وتم تجريب مشروع للسياسات والمبادئ التوجيهية في ٩٣ مدرسة تديرها السلطة الفلسطينية وهيئات القطاع الخاص والأونروا في غزة والقدس في عام ٢٠٠٩. وسيتم وضع الصيغة النهائية لمشروع السياسات على أساس الدروس المستفادة خلال الفترة التجريبية، وذلك بهدف توسيع نطاقه ليشمل جميع المدارس في عام ٢٠١٠.

٣٦ - وفي إطار برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استفادت ١٨ مدرسة من المنح بالغة الصغر لتحسين نوعية التعليم. وافتتحت روضة تيرا سانتا للأطفال في أريحا، وجرى تأسيس ثلاث مدارس في نابلس ورام الله وقباطية وتجهيزها. وعلاوة على ذلك، أنشأ البرنامج الإنمائي صفوفًا دراسية إضافية في ٣٣ مدرسة في الضفة الغربية.

الصحة

٣٧ - تشغل الأونروا ٥٦ مرفقًا صحيًا في غزة والضفة الغربية، ويعمل فيها أكثر من ٢٠٠٠ موظف. وبلغ العدد الإجمالي للاستشارات الطبية في غزة ٣٦٠ ٠٧٠ ٤ استشارة، بزيادة قدرها ٥,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. وفي الضفة الغربية، ارتفع عدد الاستشارات بنسبة ٥ في المائة إلى ٤٤٢ ٠٢٠ ٢ استشارة مقارنة بعام ٢٠٠٨. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان توفير الدعم التقني والمالي لأربعة مراكز لصحة المرأة في مخيمات اللاجئين في الخليل وجباليا والبرج في غزة. واستمرت الجهود التي يبذلها الصندوق لمنع العدوى المكتسبة في المستشفيات في عام ٢٠٠٩ وجرى تنشيط لجان مكافحة العدوى في جميع أقسام الولادة في الضفة الغربية. واستمر التدريب في مجال مكافحة العدوى والاحتياطات الموحدة المستمرة في غزة؛ وأتم الصندوق، بالتعاون مع مديريةية المستشفيات، التدريب على بروتوكولات رعاية التوليد الطارئة لجميع العاملين في عنابر الولادة التابعة لوزارة الصحة في الضفة الغربية وعنبري ولادة في غزة.

٣٨ - وساهمت اليونيسيف من أجل استمرار تغطية التحصين، التي تستهدف تحصين ١٢٠ ٠٠٠ ارضيع بلقاح الدفتيريا والسعال الديكي والكرزاز (تغطية بنسبة ٩٧ في المائة) وصولاً إلى أكثر من ٥١ ٠٠٠ امرأة حامل بجرعتين من توكسويد التيتانوس. وقد تم الإبقاء على أهداف وغايات القضاء على شلل الأطفال والحصبة والكرزاز، ولم يبلغ عن حالات على مدى السنوات الخمس الماضية. ومع تدخلات اليونيسيف من أجل تحسين ممارسات الرعاية الصحية المجتمعية والأسرية، وجرى تدريب ٢٢٨ من مقدمي الرعاية الصحية في غزة والضفة الغربية على "الإدارة المتكاملة للأمراض الطفولة"، وهو نهج منقذ للحياة شامل لرعاية الأطفال المرضى. وقدمت مكملات المغذيات الدقيقة إلى عيادات صحة الأم والطفل عبر

الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب معدات رصد النمو الأساسي وقياس المغذيات الدقيقة المختبرية.

٣٩ - وقدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة من برامج بناء القدرات والتدريب لوزارة الصحة، ودعمت القدرات التخطيطية والسياساتية لوحدة السياسات الصحية والتخطيط بالوزارة، بما في ذلك في مجال إنتاج وتحديث الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة. وعملت منظمة الصحة العالمية مع الوزارة لوضع استراتيجية للوقاية من الأمراض غير المعدية والكشف المبكر عنها والسيطرة عليها، كما تدعم المنظمة تنفيذ برنامج طويل الأجل لإصلاح خدمات الصحة النفسية وتحويلها من النموذج المؤسسي إلى النموذج المجتمعي. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت منظمة الصحة العالمية الوزارة في إعداد الخطة الوطنية للتأهب للأوبئة والاستجابة لها والخطة الوطنية لنشر لقاح فيروس الأنفلونزا من سلالة H1N1 2009.

٤٠ - واستمر البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا واليونيسيف في تنفيذ برامج في إطار الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وشملت الأنشطة تدريب مقدمي الخدمات الصحية في مجال العدوى التي تنتقل عن طريق المعاشرة الجنسية وإدارة حالات المتلازمات والرعاية المتقدمة لفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجها بمواقع مضادات الفيروسات العكوسة، وتوفير علاج مركب مضادات الفيروسات العكوسة والتشخيص والعلاج والاستشارة في المرافق الصحية.

٤١ - وبدأ البرنامج الإنمائي أعمال البناء لتوسيع مستشفيات حكوميين في مدينتي جنين وطولكرم بالضفة الغربية، وشراء ثلاث سيارات إسعاف لخدمة المجتمعات الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البرنامج الإنمائي ثلاثة مراكز جديدة للصحة النفسية المجتمعية في جنين ونابلس وحلحول، ومركزا للتوثيق في البيرة. وجرى تدريب العاملين في مجال الصحة العقلية في عيادات الرعاية الصحية الأولية وشراء معدات وأثاث للمراكز.

التوظيف

٤٢ - ساندت منظمة العمل الدولية وزارة العمل في وضع استراتيجية وطنية للعمل وساهمت في تحسين فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بسوق العمل. وتعمل منظمة العمل الدولية أيضا مع السلطة الفلسطينية في وضع سياسة وطنية متكاملة لتعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإنشاء وتشغيل عيادة قانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لتقديم المشورة والخدمات القانونية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت منظمة العمل الدولية في الجهود الرامية إلى تطوير

قدرات الاتحاد الفلسطيني لغرف التجارة والصناعة والزراعة لتصبح من أقوى المدافعين عن منظمات أرباب العمل وممثلاً أكثر كفاءة للقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المساعدة الاجتماعية المستهدفة

٤٣ - يقوم البنك الدولي على تنفيذ مشروع لتحسين الظروف المعيشية لأفقر الأسر المعيشية وأضعفها، ولتعزيز القدرة المؤسسية لوزارة الشؤون الاجتماعية في إدارة برامج التحويلات النقدية. ووزعت الأونروا ٣١٤ ٥١٣ طرداً غذائياً و ١,٤ مليون دولار من المساعدات النقدية الإضافية لما يقرب من ٤٠٠ ٣١ أسرة معيشية من خلال برنامج الحالات التي تتعرض لصعوبات خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق أداة الأونروا لاستهداف الفقر، التي اختبرت في غزة في عام ٢٠٠٨، ليشمل الضفة الغربية. واستناداً إلى نتائج هذا المسح، تم طرح ملحق لدخل الأسرة لسد فجوة الفقر المدقع لعدد ١٢٥ ١٠ فرداً في الضفة الغربية و ٥٩٠ ٦٩ فرداً في غزة. وتم توزيع ما مجموعه ١٠,٥ ملايين دولار من خلال هذا البرنامج.

الثقافة

٤٤ - دعمت اليونسكو إعداد الاستراتيجية الأولى لقطاع الثقافة في إطار البرنامج المشترك للثقافة والأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما دعمت اليونسكو الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل عملية إعادة استخدام خان الوكالة في مدينة نابلس القديمة، لإنشاء متحف رواية في بيت لحم، ووضع خطة حماية المناظر الطبيعية في بتير وإدارتها ومبادئها التوجيهية في بيت لحم.

الأمن الغذائي والزراعة

٤٥ - أدت برامج منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى تحسين سبل العيش لأكثر من ١٢ ٩٠٠ فرداً في الضفة الغربية وغزة من خلال التدخلات الرامية إلى التخفيف من آثار الفقر في الريف وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وعدم إمكانية الوصول إلى المناطق والمدخلات الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال توفير المدخلات والدعم التقني. وتشمل المشاريع الإنتاج الغذائي المنزلي، وتشجيع تربية الأحياء المائية وزراعة الحدائق المنزلية والصناعات الغذائية لتوليد الدخل مع التركيز على الأسر المعيشية التي تعيلها إناث. وإضافة إلى ذلك، نفذت منظمة الأغذية والزراعة برامج لاستعادة الأراضي المدمرة واستصلاحها من أجل إعادة إنتاج الأغذية وتوفير الطعام المغذي للأسواق في غزة. ورداً على عملية "الرصاص المصبوب"، نفذت منظمة الأغذية والزراعة برامج لمساعدة المزارعين والأسر

المعيشية الريفية الأشد ضعفا لاستعادة سبل العيش القائم على الزراعة وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي وتعزيز الاقتصاد الأوسع نطاقا وتحسين التنسيق داخل القطاع الزراعي.

٤٦ - ويعمل البرنامج الإنمائي على تنفيذ مشاريع عدة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك برنامج الاستجابة للطوارئ الشامل لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والبنية التحتية للري وقطاع مصائد الأسماك وإنتاج الماشية في قطاع غزة. كما يتضمن برنامج التنمية الزراعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكونا رئيسيا لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيل البنية التحتية للري في الضفة الغربية، الذي استفاد منه نحو ٢٧٠٠ أسرة معيشية ريفية تعتمد على القطاع الزراعي. ودعم الصندوق الإنمائي للمرأة تدريب ٢٧٢ امرأة من ١٠ منظمات مجتمعية للمرأة الريفية في الخليل وقلقيلية في مجال تصنيع الغذاء وإدارته. ويوجد حاليا تسع وحدات إنتاج عاملة بدأت تدر دخلا للمشاركين فيها.

حقوق الإنسان والنساء والأطفال والشباب

٤٧ - واصل الصندوق الإنمائي للمرأة، الذي يعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، دعم مركز محور الذي استضاف ٣٠ امرأة وأطفالهن شهريا، وعمل على حمايتهم من العنف والقتل دفاعا عن الشرف. ودعم الصندوق أيضا وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وهو يعمل حاليا مع وزارة شؤون المرأة لوضع استراتيجية وطنية جنسانية شاملة لعدة قطاعات.

٤٨ - وقامت مفوضية حقوق الإنسان بتدريب ٣٠ ضابط شرطة في مجال توفير خدمات صديقة للطفل، و ١٥ قاضيا فلسطينيا في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها، و ٢١ موظفا باللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وعقدت المفوضية، بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني ومعهد التدريب القضائي الأردني، حلقة دراسية لمدة ثلاثة أيام لـ ١٥ قاضيا فلسطينيا جديدا في الأردن حول "دور القضاء في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها".

٤٩ - وفي غزة، واصلت الأونروا تدريس منهج دراسي قائم بذاته عن حقوق الإنسان، استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واختارت أكثر من ٢٠٠ معلم لحقوق الإنسان ودربتهم. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الأونروا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان المحلية في تطوير المناهج الدراسية. وتشكل حقوق الإنسان أيضا جزءا من منهج الأونروا الدراسي في الضفة الغربية.

٥٠ - وواصل الصندوق الإنمائي للمرأة دعم جهود شركائه الوطنيين من أجل تحسين حماية النساء والفتيات من العنف القائم على الجنس عن طريق توفير الدعم في مجال التوعية النفسية والاجتماعية من خلال تدريب المرشدين الاجتماعيين في بلديات نابلس وحنين وأريحا للكشف عن الحالات وإرشادها وإحالتها. وأسست اللجنة الوطنية لعمل المرأة بتيسير من منظمة العمل الدولية. وستعمل اللجنة كفريق استشاري لتعزيز أنشطة عمل المرأة وتوفير الحماية في مقر العمل وإدماج عمل المرأة في الاستراتيجيات القائمة لفرص التوظيف المراعية للمنظور الجنساني. وقامت منظمة الصحة العالمية بتخطيط وتنفيذ الحلقة الأولى من سلسلة حلقات لصالح وزارة الصحة في مجال الصحة والقانون مع إيلاء اهتمام خاص لصعوبات الوصول إلى مستشفيات القدس الشرقية.

٥١ - وعملت اليونيسيف مع وزارة الشباب والرياضة لوضع قاعدة بيانات لخدمات الشباب، وقامت بتدريب ١٢٢ موظفاً بالوزارة في جميع المقاطعات. وقام البرنامج الإنمائي بإعداد مشروع تجريبي للدوري الرياضي للشباب الفلسطيني، وهو برنامج رياضي مجتمعي وطني يهدف إلى توفير بيئة رياضية آمنة وتنافسية للشباب والمراهقين والأطفال. ويهدف الدوري، المقرر أن يبدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٠، إلى تعزيز نماذج إيجابية يقتدي بها بين صفوف الشبان الفلسطينيين وتشجيع المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية في المجتمع. ونفذ مشروع مدارس الشباب القروية لتعليم أساليب الزراعة والحياة في ٢٦ مدرسة في مختلف أنحاء الضفة الغربية وغزة لصالح ٢٠٠ ١ فتى وفتاة باستخدام الزراعة كخلفية لدروس الحياة.

البيئة

٥٢ - يتصدى البنك الدولي للمخاطر المباشرة والشبكة المتعلقة بالصحة والبيئة والسلامة التي تمس المجتمعات المحلية في منطقة بيت لاهيا في شمالي غزة. ويتمثل الهدف في إيجاد حل طويل الأجل لمعالجة مياه المجاري والتصرف فيها بصورة مناسبة في شمال غزة، مما يستلزم بناء مرفق جديد لمعالجة مياه المجاري. وسيستفيد من هذا المشروع ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في شمال غزة.

٥٣ - ويساهم البنك الدولي في إنشاء هيكل مؤسسي مستدام لقطاع المياه والصرف الصحي في غزة، بعدة طرق منها تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية. وواصلت الأونروا توفير الدعم اللازم للذين يقدمون خدمات المرافق الأساسية في قطاع غزة من قبيل المياه وضخ مياه المجاري وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء قدرات الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني في مجال

التكيف مع تحديات تغير المناخ على المديين القصير والطويل، وإدماج آليات التعامل مع تغير المناخ في خطة التنمية الوطنية.

٥٤ - وسيوفر مشروع البنك الدولي الجاري لإدارة النفايات الصلبة في جنوب الضفة الغربية، الذي سيفيد ما يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ شخص في محافظتي بيت لحم والخليل، آلية فعالة ومقبولة اجتماعيا وملائمة للبيئة لتحسين إدارة النفايات الصلبة. ويقوم المشروع أيضا ببناء قدرات مجلس الخدمات المشتركة وسلطة جودة البيئة.

٥٥ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقييم بيئي لفترة ما بعد انتهاء النزاع لدراسة التأثيرات الطبيعية والبيئية في قطاع غزة الناجمة عن عملية "الرصاص المصوب"، وإجراء تقييم اقتصادي لتكلفة إعادة تأهيل البيئة وإعادتها لوضعها الطبيعي^(٦). وثمة مناقشة تجري حاليا بشأن تنفيذ التوصيات.

باء - مساعدات منظومة الأمم المتحدة المقدمة في حالات الطوارئ

٥٦ - دعت عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٩ إلى التبرع بمبلغ ٨٠٣ ملايين دولار، تم تمويلها بنسبة ٧٥,٨ في المائة. وقد استخدم صندوق الاستجابة الإنسانية لسد فجوات التمويل العاجلة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية غير المتوقعة في غزة والضفة الغربية، وبخاصة في المنطقة جيم ومنطقة التماس.

البناء في حالات الطوارئ

٥٧ - نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا في إزالة أكثر من ٢٩٣.٠٠٠ طن من الأنقاض من أكثر من ١.٠٠٠ موقع، وسحق ٣٣٠.١٥٠ طن من الركام. ويعاد حاليا استخدام مسحوق الركام في مشاريع البنية التحتية الصغيرة مثل إصلاح الطرق. ومن المتوقع استكمال العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٥٨ - قِيمت أفرقة إزالة الذخائر المتفجرة بفريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام ١.٦٣٢ موقعا (٨٨٢.٥٧١ مترا مربعا)، وذلك استعدادا لمشاريع إزالة الركام وإعادة تأهيل الطرق. وكشف الدعم الذي يقدمه فريق مكافحة الألغام للتخلص من المعدات المتفجرة عن ٣٤٣ قطعة من الذخائر غير المتفجرة، تم العثور على ١٧١ قطعة منها خلال أنشطة إزالة الركام.

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التقييم البيئي لقطاع غزة في أعقاب تصاعد أعمال القتال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٩ - وبدأ موئل الأمم المتحدة في تشييد المباني وأعمال البنية التحتية للمرحلة الأولى من مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز للإسكان الخيري في الخليل. ويهدف المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء من النساء وعائلاتهن من خلال بناء ١٠٠ وحدة سكنية وإقامة أنشطة المشاريع الصغيرة الحجم لتوليد الدخل للأسر المعيشية الفقيرة التي تعيلها نساء في الخليل.

توليد الدخل في حالات الطوارئ

٦٠ - قدمت الأونروا فرص عمل مؤقتة لحوالي ٧٧ ٠٠٠ شخص في غزة والضفة الغربية، مما وفر أكثر من ٣,٥ ملايين يوم عمل، أي ما يعادل ١٥ ٠٠٠ وظيفة بدوام كامل تقريبا. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لخدمة ٥٠ ٠٠٠ شخص يوفر الدعم لسبل كسب العيش في حالات الطوارئ، وذلك باستخدام مشاريع إيجاد فرص العمل في حالات الطوارئ في مجالات من قبيل إدارة النفايات الصلبة والزراعة ومصايد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومين التابع لبرنامج الإنمائي الأنشطة المدرة للدخل لـ ٧٢٣ أسرة في غزة.

دعم الغذاء والزراعة في حالات الطوارئ

٦١ - وصلت أنشطة برنامج الغذاء العالمي ٣٩٥ ٠٠٠ فلسطيني من غير اللاجئين من الفئات الضعيفة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية، و ٣٧٧ ٠٠٠ فلسطيني في غزة. ووزع البرنامج أكثر من ٦٨ ٣٠٠ طن متري من السلع الغذائية (٣٧ ٠٠٠ طن متري في غزة و ٣١ ٣٠٠ طن متري في الضفة الغربية). وقدمت وجبات مدرسية خفيفة لـ ٩٢ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس في غزة، وأفاد هذا البرنامج ٦٣ ٠٠٠ طفل في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في الضفة الغربية.

٦٢ - وبدأ برنامج الأغذية العالمي مشروع القسائم في المناطق الحضرية في الضفة الغربية الذي ساعد ٥ ٥٠٠ أسرة معيشية حضرية من الفئة الضعيفة المتضررة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقدم المشروع حافزا ماليا للاقتصاد المحلي عن طريق استبدال القسائم في المحلات التجارية بسلع منتجة محليا. وقد بدأ برنامج الأغذية العالمي مشروع القسائم في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر لصالح ٢ ٣٠٠ أسرة معيشية في المناطق الحضرية ونفذ برنامج للمساعدة المشتركة مع الأونروا لصالح ٣٦ ٠٠٠ مجتمع بدوي من الفئة الضعيفة في المنطقة حيم. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة ما يقدر بنحو ٢ ٥٠٠ أسرة من الرعاة الفقراء بتقديم مساعدة طارئة للمجتمعات نفسها.

٦٣ - وقامت الأونروا بزيادة مساعداتها الغذائية الطارئة في غزة من ٥٥٠.٠٠٠ إلى ٩٠٠.٠٠٠ لاجئ؛ إلا أن، الوكالة خفضت من نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩ عدد الذين يتلقون المعونة الغذائية الطارئة في غزة إلى ما يقرب من ٦٥٠.٠٠٠ لاجئ. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا دعماً مالياً للأسر التي دمرت منازلها أو لحقت بها أضرار أثناء عملية الرصاص المصبوب^(٧). وتقدم الوكالتان ٥.٠٠٠ دولار للعائلات التي دمرت منازلها تماماً، و ٣.٠٠٠ دولار للعائلات التي أصيبت منازلها بأضرار كبيرة وتعويضاً يعادل قيمة الإصلاحات الفعلية للمنازل التي لحقت بها أضرار طفيفة.

٦٤ - وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا مساعدات غذائية طارئة لنحو ٦٠.٠٠٠ أسرة. وتم التركيز بصورة خاصة على المجتمعات المحلية المتضررة من الجدار والتي تعيش في المنطقة حيم، وكذلك الموجودة في القدس الشرقية، والتي لا تزال تواجه خطر التشرد الداخلي. وقدمت الأونروا ٥٤.٦٤٦ دولاراً في شكل مساعدة نقدية لتلبية الاحتياجات المادية العاجلة لـ ٣٢ أسرة لاجئة متضررة من الإحلاء القسري وهدم المنازل وغيرها من الأضرار التي لحقت بالمتلكات الخاصة نتيجة لأعمال القتال والعنف.

الدعم الصحي في حالات الطوارئ

٦٥ - أجرت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع الشركاء في مجموعة الصحة، تقييمات للاحتياجات الصحية في غزة في شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠٠٩، ووفرت أدوية ومواد استهلاكية ومعدات ودعم لوجستي لمخازن الأدوية المركزية والإدارات المساندة في مستشفيات غزة الرئيسية. وتعمل منظمة الصحة العالمية على تنفيذ مشروع لتحسين نوعية الرعاية الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة في غزة، الذي يستهدف بصورة أولية مرافق المستشفى الرئيسية. ويتوقع للمشروع رفع معايير الرعاية الصحية وتحسين النتائج المتصلة بالصحة، مثل معدل الوفيات للرضع ومعدل إصابتهم بالأمراض والحد من حالات الإعاقات ومضاعفات الولادة ومعدل الوفيات النفاسية.

٦٦ - وقامت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة الصحة والأونروا، بحملة استدرائية للتطعيم ضد الحصبة والنكاف والحميراء لتطعيم ١١٧.٠٠٠ طالب في الصفين السابع والتاسع الذين فاتتهم الجولات السابقة للتطعيم. وأنشأت اليونيسيف أربعة مراكز للتغذية العلاجية للأطفال

(٧) وفقاً لتقديرات البرنامج الإنمائي والأونروا، دمر تماماً ٢.٢٠٢ منزلاً للاجئين و ١.٢٢٣ منزلاً لغير اللاجئين أثناء الحرب، كما لحق ضرر كبير بـ ١.٦٨٩ منزلاً للاجئين و ١.١٥٤ منزلاً لغير اللاجئين، ولحقت أضرار طفيفة بـ ٤٣.٩٩٦ منزلاً للاجئين و ١٠.٨٠٤ منزلاً لغير اللاجئين.

المصابين بسوء التغذية المتوسط إلى الشديد، ووفرت إمدادات من عناصر غذائية نزره لمدة ستة أشهر.

دعم المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٦٧ - قدمت اليونيسيف مياه الصهاريج إلى ١٣٥ مدرسة و ٨ مراكز للتعليم، يستفيد منها ما لا يقل عن ١١٢ ٥٠٠ طالب و ٥ ٠٠٠ مدرس. وتم حفر بئر في المغرقة، مما أتاح المياه الصالحة للشرب لنحو ٤٠ ٠٠٠ من السكان، كما أدت إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه وتوسيع نطاقها إلى زيادة فرص ٣٠ ٠٠٠ ساكن إضافي في شمال قطاع غزة في الحصول عليها. وقد تم تركيب ست وحدات تحلية مياه صغيرة بالقرب من الآبار في أنحاء غزة، يستفيد منها ٣٠ ٠٠٠ شخص، ووحدين كبيرتين لتحلية المياه يتم تركيبهما حالياً لخدمة ٢٠ ٠٠٠ آخرين من السكان. وفي الضفة الغربية، تم تجديد مرافق المياه والصرف الصحي في ٢٣ مدرسة مهمشة، مما أفاد أكثر من ٨ ٠٠٠ طالب ونحو ٢٠٠ معلم.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٦٨ - سهلت اليونيسيف، تحت قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية، المفاوضات المتعلقة بالتعديلات الثمانية والعشرين المعنية بحماية الأطفال في قانون الطفل لعام ٢٠٠٤. وأقر مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٩ القانون المعدل، وبنظر موافقة رئيس الجمهورية. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع وزارة المالية، مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية. وسيؤدي النظام، الذي يستخدم الآن في جميع المكاتب الجمركية في الضفة الغربية، إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة عبر التجهيز الإلكتروني على الإنترنت، مما يجعل إجراء المعاملات أسرع وأرخص بالنسبة للمصدرين والمستوردين الفلسطينيين.

٦٩ - ونجح مشروع البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالفعل في زيادة قدرات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على تنفيذ أنشطة تقديم الخدمات الاجتماعية. وقد دعم المشروع في مرحلته الثالثة تحويل منظمة إدارة المشاريع، وهي وحدة التنفيذ ضمن رابطة رعاية المشاريع السابقة، إلى مركز تطوير المنظمات غير الحكومية، وهو مؤسسة مكرسة لتقديم المنح وتنمية القطاعات. وفي الوقت نفسه، سيقوم المشروع بتوفير التمويل لتطوير أنشطة خاصة بتقديم الخدمات الاجتماعية برعاية المنظمات غير الحكومية ودعمها.

٧٠ - ويدعم البنك الدولي السلطة الفلسطينية في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية عن طريق تعزيز موقف السلطة المالي وتحسين إدارة المالية العامة. ويدعم برنامج البنك الدولي

لتنمية البلديات الاستثمارات الرأسمالية للبلديات ووظائف الخدمات ودعم الابتكارات كما يدعم كفاءة البلديات من خلال تعزيز الاندماج ووفورات الطاقة والقدرة على الاستجابة للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك الدولي المجتمعات المحلية الصغيرة في التخطيط للمبادرات المحلية وتحديد أولويات الاحتياجات من خلال عملية شاملة وقائمة على المشاركة عن طريق تقديم منح صغيرة لدعم الأنشطة المشتركة بين عدد من المجالس القروية لمشاريع فرعية كانت جزءاً من الخطة المحلية.

٧١ - واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تنمية قدرات مجلس القضاء الأعلى ومكتب النائب العام، وكذلك التطوير المؤسسي لمكتب رئيس الوزراء ووزارات التخطيط والتنمية الإدارية والشؤون الخارجية والاقتصاد الوطني ومجلس الموظفين العموميين. ويهدف برنامج شامل متعدد السنوات تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معنون "دعم سيادة القانون والوصول إلى العدالة للشعب الفلسطيني في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢"، تم إقراره في عام ٢٠٠٩، إلى تنفيذ التدخلات الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية لنظام العدالة الفلسطيني وتحسين الوصول إلى العدالة.

٧٢ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم، لا سيما من خلال وزارة الداخلية، للشرطة المدنية الفلسطينية والدفاع المدني الفلسطيني والحرس الرئاسي، ولبناء القدرات في مجال تطوير المشاريع داخل الشرطة المدنية من خلال استمرار لجنة توجيه البرامج. كما أشرف المكتب على تصميم وتنفيذ ثلاثة مشاريع كبرى للبنية التحتية في الضفة الغربية.

٧٣ - ويقوم البنك الدولي بتوفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية وصيانتها للمساعدة في تخفيف زيادة تدهور تقديم الخدمات البلدية الأساسية، وأوجد ٢٣٧ ١٨١ فرصة عمل مباشرة مؤقتة، و ٣٦ ٣٢٥ فرصة عمل غير مباشرة مؤقتة. وإضافة إلى ذلك، يدعم البنك الدولي اعتماد التدابير المناسبة لتعزيز كفاءة القطاعات ومؤشرات الأداء الرئيسية لمرافق توزيع الكهرباء، بما في ذلك تحسين التحصيل.

٧٤ - وفي عام ٢٠٠٩، وقعت الأونروا مذكرة تفاهم مع سلطة النقد الفلسطينية لكي تنضم إدارة التمويل البالغ الصغر بها إلى سجل الائتمان الوطني الجديد. وافتتحت مشاركة الأونروا في حسابات السجل بنسبة ١٠-١٣ في المائة من جميع التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تتم كل شهر عن طريق ٢٠ مصرفاً تجارياً وثلاث من مؤسسات التمويل البالغ الصغر لها

فروع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإن كانت حسابات القروض التي تمنحها تمثل أقل من ٢ في المائة من قيمة القروض.

دال - تنمية القطاع الخاص

٧٥ - تضمن دعم الأونكتاد للقطاع الخاص الفلسطيني تقديم خدمات استشارية لمجلس الشاخصين الفلسطينيين (انظر: www.psc.ps) لمساعدته في توفير خدمات جديدة لأعضائه ولجتماع المستوردين والمصدرين الفلسطينيين بشكل عام. ومولت الأونروا ١٢ ٠٠٠ قرص بقيمة ١٩,٧٣ مليون دولار لمشاريع وأسر فلسطينية صغيرة. وفي حين نمت محفظة الضفة الغربية بنسبة ٢٠ في المائة (٩ ٥٠٠ قرص تقدر قيمتها ١٦,٠٦ مليون دولار)، تقلص الائتمان في غزة إلى ٢ ٤٠٠ قرص قيمتها ٣,٦٧ ملايين دولار فقط وذلك بسبب الإغلاق. وعلى الرغم من الوضع في غزة، تمكنت الأونروا من تغطية ١٢٦ في المائة من تكاليفها التشغيلية البالغة ٣,٦٩ ملايين دولار من عمليات الائتمان.

٧٦ - وشارك البنك الدولي في تمويل منح لأكثر من ٢٠٠ شركة فلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة بقيمة ٣ ملايين دولار. وتهدف المنح إلى مساعدة الشركات على التوسع في أسواق جديدة محليا وإقليميا ودوليا، مما يشجع الشركات على استحداث منتجات جديدة ومحسنة، وتشجيع المصدرين الجدد، وإنشاء سوق محلية لخدمات تطوير الأعمال، وجمع البيانات عن العقبات المحلية التي تعترض النمو.

هاء - تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة

٧٧ - استمرت الجهود المبذولة لتبسيط آليات الأمم المتحدة للتنسيق طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع عقد اجتماعات منظمة عادية لفريق الأمم المتحدة القطري، وأفرقة المناطق الاستراتيجية التي أنشئت في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل. وقد مكن هذا انخراط أكثر تركيزا مع آليات تنسيق خارجية من قبيل هيكل تنسيق المعونة المحلية الذي يشمل السلطة الفلسطينية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والفريق القطري للعمل الإنساني ومكتب ممثل المجموعة الرباعية. وقد ساعد تبسيط التنسيق الذي تقوم به الأمم المتحدة على تمكين الأعمال التنفيذية للمنظمة من تعزيز مواقعها المتعلقة بالسياسات وتدخلاتها الرفيعة المستوى.

٧٨ - واجتمع الفريق القطري للعمل الإنساني بشكل منتظم لمعالجة القضايا الإنسانية ذات الصلة وللاتفاق على الرسائل والاستجابة المتصلة بالدعوة. وفي غزة، استمر فريق تنسيق

العمليات ومجموعات العمل للكتل/القطاعات الإنسانية في تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والوكالات الدولية.

رابعاً - استجابة الجهات المانحة للأزمة

الدعم المالي ودعم الميزانية

٧٩ - في عام ٢٠٠٩، قدمت الجهات المانحة نحو ١,٣ بليون دولار من أجل دعم الميزانية المباشر^(٨). وتقدر احتياجات الميزانية من التمويل الخارجي لعام ٢٠١٠ بمبلغ ١,٢ بليون دولار، أي منخفضة بذلك من ١,٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ ومن ١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، مما يعكس ما وصفه رئيس الوزراء فياض بأنه محاولة لضمان تخفيف الاعتماد على المجتمع الدولي. ومع ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لم يرد سوى نحو ٥٠ مليون دولار، ونحو ٦٠ مليون دولار فقط في شباط/فبراير ٢٠١٠. وما لم تصل مساعدات كافية في الوقت المناسب من المانحين فمن المرجح أن تواجه السلطة الفلسطينية صعوبات شديدة في السيولة. ومن الضروري توفر القدرة على التنبؤ بالتمويل لتمكين السلطة الفلسطينية من التخطيط على أساسها لضمان التمويل الكافي في عام ٢٠١٠.

التنسيق بين المانحين

٨٠ - اجتمعت مجموعة المانحين للأعمال الإنسانية بشكل منتظم، واجتمع مكتب المعونة الإنسانية بالمفوضية الأوروبية، بدوره، على أساس منتظم مع الفريق القطري للعمل الإنساني لمناقشة قضايا السياسات الإنسانية الرئيسية وتنسيقها. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الاجتماعات التي تعقد مرة كل أسبوعين، التي يشارك في رئاستها المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فرصة للمجتمع الإنساني لتبادل المعلومات مع الجهات المانحة حول أحدث الاتجاهات الإنسانية وتحديث الوضع السياسي للتأكد من أن الشركاء يعكسون أولويات واهتمامات الجهات العاملة في المجال الإنساني في تعاملاتها مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية المعنية، ودعم نهج مشترك في إطار المجتمع الدولي.

(٨) يشمل أكبر المساهمين الولايات المتحدة الأمريكية (٣ ملايين دولار) والمملكة العربية السعودية (مليون دولار) والاتحاد الأوروبي عبر الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية (٤ ملايين دولار) والإمارات العربية المتحدة (مليون دولار) والمساهمون في صندوق البنك الدولي الاستثماري (إجمالي مليون دولار).

٨١ - وعلى الصعيد المحلي، عقد اجتماعان للجنة الاتصال المخصصة. وأعيد تنشيط لجنة الاتصال المشتركة، وهي آلية تنسيق ثلاثية تشمل حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وممثلين عن المجتمع الدولي لرصد التقدم المحرز نحو المجالات المتفق عليها.

٨٢ - وبدأ مكتب المنسق الخاص، في تعاون وثيق مع السلطة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة من حلقات عمل ودورات تدريبية وتنظيمها عن فعالية المعونة بالنسبة للسلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري لتحسين المعارف المتعلقة بالمبادئ المنصوص عليها في إعلان باريس وتوسيع نطاق معرفتها، واستخدام هذه المبادئ لتعزيز تقديم المساعدة الإنمائية.

خامسا - الاحتياجات غير الملّية

٨٣ - تدعو عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٠ إلى التبرع بمبلغ ٦٦٤,٤ مليون دولار لـ ٢٣٦ مشروعا للشؤون الإنسانية والإنعاش المبكر في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والحماية والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والتنسيق وخدمات الدعم. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، بلغت نسبة التمويل ١٩,٤ في المائة.

٨٤ - وفي كانون الثاني/يناير، أصدرت السلطة الفلسطينية وثيقة الأنشطة ذات الأولوية لعام ٢٠١٠، المعنونة "فلسطين: المضي قدما، الأنشطة ذات الأولوية لعام ٢٠١٠"، التي تستند إلى أربعة مبادئ، هي: بناء مؤسسات الحكم المحلي وتحسين تقديم الخدمات العامة وإنشاء البنية التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية وتحسين العلاقات الخارجية للسلطة الفلسطينية. ولم تمول بعد نسبة ٥١ في المائة من المشاريع ذات الأولوية الواردة في هذه الوثيقة من الميزانية الإجمالية البالغة ٥,٥ بلايين دولار. وبالإضافة إلى دعم المشاريع المحددة في هذه الوثيقة، ستواصل الأمم المتحدة تنفيذ برامج ومشاريع تنمية القدرات في القطاعات ذات الأولوية الرئيسية، ولا سيما المياه والصرف الصحي والتعليم والمأوى وإعادة الإعمار في كل من الضفة الغربية وغزة. واتفقت الأمم المتحدة مع السلطة الفلسطينية، في دعمها لهذه الأنشطة، على إنشاء صندوق استئماني لدعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة.

سادسا - التحديات

٨٥ - استمر إغلاق قطاع غزة، على الرغم من الموافقة الأخيرة على دخول مجموعة أوسع من البضائع إلى القطاع، كما ذكر في جزء سابق من هذا التقرير. وفي الضفة الغربية، لا يزال التنقل والوصول مقيدا على الرغم من تخفيف بعض العوائق، ولا يزال التوسع الاستيطاني وهدم المنازل مستمرا، وكذلك عمليات التخطيط واستخراج التصاريح التقييدية في المنطقة

حيم. وكما أكدت المجموعة الرباعية في موسكو في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، يلزم حل دائم لمسائل الأمن والوحدة الوطنية الفلسطينية والمعايير وفقا لاتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥. ولم يحرز أي تقدم في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ولا في جهود المصالحة الفلسطينية. وقد أثرت هذه العوامل على تنمية الاقتصاد الفلسطيني فضلا عن تقديم المساعدة الدولية.

سابعاً - الاستنتاجات

٨٦ - أدى السياق التنفيذي للأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير إلى إعادة توجيه عملها لدعم الجهود المبذولة لبناء الدولة الفلسطينية بوصفها عنصراً مكملاً بالغ الأهمية لاستمرار الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وتعد الجهود الإنسانية والإنمائية من العناصر الأساسية لإنشاء دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين، ولكنها ليست بديلاً عن التقدم الذي يجب إحرازه أيضاً على المسار السياسي. وسوف تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وتتوفر لها مقومات البقاء وملتصدة الأراضي تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة.